

وزارة التجارة والصناعة

قرار رقم ١٩٦ لسنة ٢٠٢٠

وزير التجارة والصناعة

بعد الاطلاع على الدستور :

وعلى القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ بشأن تنظيم الصناعة وتشجيعها :

وعلى القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ :

وعلى القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ في شأن الاستيراد والتصدير :

وعلى القانون رقم ١٩ لسنة ٢٠١٨ بإصدار قانون تنظيم العمل

في المستشفيات الجامعية :

وعلى القانون رقم ٩٥ لسنة ٢٠١٨ بشأن الهيئة العامة للتنمية الصناعية :

وعلى قانون التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة الصادر بالقانون

رقم ١٨٢ لسنة ٢٠١٨ ولاتهته التنفيذية :

وعلى قانون إنشاء الهيئة المصرية للشراء الموحد والإمداد والتموين الطبي وإدارة

التكنولوجيا الطبية وهيئة الدواء المصرية الصادر بالقانون رقم ١٥١ لسنة ٢٠١٩ :

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٤٢ لسنة ١٩٩٦ بتنظيم وزارة

الصحة والسكان :

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٢٠ لسنة ٢٠٠٥ بتنظيم وزارة

التجارة والصناعة :

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٠٢٠ لسنة ٢٠٢٠ بمد حالة الطوارئ :

وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٧١٩ لسنة ٢٠٢٠ بشأن بعض التدابير

الاحترازية المتخذة بوحدات الجهاز الإداري للدولة وشركات القطاع العام وشركات

قطاع الأعمال العام :

وعلى لائحة القواعد المنفذة لأحكام القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ في شأن الاستيراد والتصدير ونظام إجراءات فحص ورقابة السلع المستوردة والمصدرة الصادرة بالقرار الوزاري رقم ٧٧٠ لسنة ٢٠٠٥ وتعديلاتها :

وعلى قرار السيدة الأستاذة الدكتورة وزير الصحة والسكان رقم ١٧٤ لسنة ٢٠٢٠ بشأن إصدار تعليماتها للمديريات الصحية والجهات التابعة للوزارة بموافقة الهيئة المصرية للشراط الموحد والإمداد والتموين الطبي باحتياجاتها من المستلزمات الوقائية الواردة بالجدول المرفق بالقرار :

وعلى موافقة السيد الدكتور رئيس مجلس الوزراء الواردة بكتاب السيد الأستاذ الدكتور أمين المجلس الأعلى للمستشفيات الجامعية للسيد الأستاذ الدكتور المدير التنفيذي للمستشفيات الجامعية :

وفي إطار خطة الدولة الشاملة لحماية المواطنين من أي تداعيات محتملة لفيروس كورونا المستجد :

قرر:

(المادة الأولى)

على المصانع والشركات العاملة بداخل القطر المصري المنتجة والمستوردة للمستلزمات الطبية من الأصناف الواردة بالقائمة المرفقة ، أن تقوم بتوريد منتجاتها ومخزونها وفقاً لتعاقداتها مع وزارة الصحة والسكان وهيئاتها وجهاتها التابعة والمستشفيات الجامعية للهيئة المصرية للشراط الموحد والإمداد والتموين الطبي وذلك لمدة ثلاثة أشهر .

(المادة الثانية)

على المصانع والشركات والجهات الموردة للمستلزمات الوقائية الملزمة بعقود توريد مع وزارة الصحة والسكان وهيئاتها التابعة توريد تلك الأصناف بالطريق الذي حددته قرار وزيرة الصحة والسكان المشار إليه .

(المادة الثالثة)

توقف أي إجراءات قانونية قد تنشأ عن عدم توريد المصانع والشركات للمستلزمات الطبية الواردة بالجدول المرفق بشكل مباشر للمستشفيات الجامعية ، بشرط تقديم ما يثبت توريدها لكامل الكميات السابق التعاقد عليها لصالح الهيئة المصرية للشراء الموحد والإمداد والتموين الطبيعي .

(المادة الرابعة)

يستثنى من أحكام هذا القرار كافة التوريدات للقوات المسلحة المصرية وهيئة الشرطة :

(المادة الخامسة)

ينشر هذا القرار في الواقع المصري ، ويعمل به اعتباراً من تاريخ نشره ، وعلى الجهات المختصة تنفيذه .

صدر في ٢٩/٣/٢٠٢٠

وزير التجارة والصناعة
نيفين جامع

القائمة المرفقة بالقرار الوزاري**رقم ١٩٦ لسنة ٢٠٢٠****المستلزمات الوقائية الالزمة لمواجهة فيروس كورونا :**

١ - بدل وقاية
٢ - جوانب لاتكس
٣ - ماسك جراحي
٤ - ماسك n95
٥ - قناع وقائي
٦ - نظارة واقية